الأستاذ: سفيان لوصيف

اللغة العربية في الدساتير والمواثيق الرسمية في الجزائر
' قراءة في الإيديولوجية والممارسة '

سعت الدولة الجزائرية منذ سنة 1962 إلى استرجاع مقومات الثقافة الجزائرية، التي سحقها الاستعمار الفرنسي وفق مشروعه الثقافي الهادف إلى الفرنسة، فكانت غاية استعادة اللغة العربية وتمكينها في التعليم والإدارة والإعلام هدفا يطمح إلى تجسيده على أرض الواقع، لكن المهمة لم تكن سهلة في ظل وجود مصاعب وعراقيل تعيق عملية التعريب وتطبيقها، لاسيما في استمرار الإرث اللغوي الفرنسي في الجزائر، بوجود تيارات تدافع عن استمرار الفرنسية كلغة رسمية في الجزائر، مما أفرز سجالا حادا بين دعاة التعريب والرافضون له، مما استلزم على الدولة سن قوانين وتشريعات خاصة بفرض اللغة العربية في شتى القطاعات، رغم محدودية العملية خصوصا في الفترة التي نحن بصدد تناولها بالبحث، وهنا سنكتشف الفرق بين الخطاب السياسي المثقل بالإيديولوجيا والممارسة الميدانية المحدودة الانتشار والقليلة النتائج والمردود في عملية التعريب، لاسيما في القطاعات التي نراها حساسة في صنع القرار لاسيما الإدارة.

التعريب: الماهية والدوافع

ليست اللغة مجرد وسيلة للتخاطب والتواصل فقط، بل أداة لنقل الثقافة ووعاء لجميع ما تشمله هذه الثقافة من تقاليد وأعراف، عقائد وتصورات، قيم ومناهج للحياة، طرق للتفكير وأساليب للتعبير، فاللغة بهذا المعنى وعاء للثقافة والأداة الأساسية في عملية التطبيع والتنشئة الاجتماعية، التي يتم من خلالها بناء الفرد وإعداده بما يتلاءم ويتوافق مع تاريخه وانتمائه وواقعه ومستقبله، فاللغة إذا لها علاقة وثيقة بالثقافة، والثقافة لها علاقة وثيقة بالهوية والشخصية الوطنية، فمن فقد لغته فقد هويته، ذلك بأن الفرد يتأثر باللغة التي يتكلمها بحيث يمتد هذا التأثير ليشمل نمط تفكيره وتصوراته ومشاعره[1]، ليست اللغة العربية مجرد وسيلة تعبير إنها بحكم تاريخيتها رابطة اجتماعية فكرية، ذلك من زوايا ثلاث من النظر متكاملة مع بعضها البعض وهي:

- اللغة ليست أداة تلقي المعرفة والتفكير إنها الفكر نفسه فليس ثمة فكر مجرد بغير رموز لغوية.

---

[1] أبو القاسم سعد الله: " من حضارة الشعر إلى حضارة العلم "، مجلة الفكر، تونس، ع 4، ص.73.

- اللغة تمثل ذاكرة الأمة تختزن فيها تراثها ومفاهيمها وقيمها، فهي أداة تواصل بين الماضي والحاضر، وتمثل الذاكرة الحضارية وقوام الشخصية والأصالة.

- اللغة أداة أساسية في حركة المجتمع ونموه، وذات وظيفة اجتماعية وثيقة الصلة بالأمة وبتطورها، وبين اللغة والمجتمع علاقة متبادلة صميمة تواكب نموه مثلما يواكب نموها[1].

تمثل اللغة العربية أبرز مظاهر الثقافة الجزائرية، وأكثرها تعبيرا وأثرا بوصفها وعاء الوجدان الوطني، فلا ثقافة وطنية دون لغة وطنية، والمناطق الثقافية إنما يربط بعضها إلى بعض الوحدة اللغوية في الدرجة الأولى، إذ كثيرا ما تندمج خلائط عرقية متباينة في إطار ثقافة واحدة نتيجة للعامل اللغوي الاجتماعي الموحد، وهكذا فإن تحليل القضية اللغوية هو في الواقع تحليل للنسيج الاجتماعي الثقافي الذي تقوم عليه الوحدة الوطنية، وهذا التحليل ليس في واقعه لغويا بقدر ما هو تحليل للمجتمع وقدراته ومدى حيويته[2].

اللغة العربية لغة كتابة وخطاب في العصر الحاضر، ويصدق عليها ما يصدق على جميع اللغات الحية في العالم، خصوصيتها تنبع من كون الفصحى لغة القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، فهي اللغة الموحدة منذ أصبحت لغة الوحي، وهي لغة الإبداع في مختلف نواحي المعرفة الإنسانية، من آداب وعلوم وفكر وفنون، ساهمت في إحداث حضارة عربية إسلامية أصيلة ولعدة قرون، وهذه الفصحى تعني في جميع الأحوال لغة الكتابة، سواء أكان ذلك في مجال التأليف أم التعليم أم في مجال المراسلات السياسية والإدارية وفي مختلف جوانب الحياة الثقافية[3].

تجسد اللغة العربية علاقة بالقرآن الذي تستمد أصلها منه ومن ثمة بالإسلام، وخطاب التعريب يسهب في استحضارها لدرجة أن البعض يعتبرها شرعيته الأساسية، ولا شك في أن هذه العلاقة أقوى في الجزائر بالمقارنة مع دول المغرب العربي، لأن اللغة العربية ما أن تعرضت للإقصاء من قبل المستعمر حتى صار ينظر إليها باعتبارها مرجعا قويا للهوية، يرمي التعريب في الجزائر إلى امتصاص آثار الاغتصاب اللغوي الذي قام به الاستعمار، والمجسد في المكانة المتفوقة التي تحظى بها اللغة

---

[1] عبد الصبور شاهين: العربية لغة العلوم والتقنية، ط 2، دار الاعتصام، القاهرة، ص.37.

[2] المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: المرجع السابق، ص.75.

[3] محمد المبارك: فقه اللغة وخصائص اللغة العربية، دار الفكر الحديث، لبنان: 1963، ص.156.

الفرنسية، كثيرا ما يصف المسؤولون التعريب بأنه الوجه الثقافي للاستقلال والمكمل له، لأن بقاء اللغة الفرنسية في قطاعات مهمة ينظر إليه كأحد مخلفات الماضي الاستعماري[1].

يتخذ التعريب في الجزائر أشكالا متعددة ويطرح أسئلة عديدة ويمس مرجعيات جوهرية، تلتقي الأوجه المتعددة لإشكالية التعريب في عدة أسئلة ما معنى التعريب ؟ على أي شيء يحيل في العمق ؟ في خضم القضية تقع مسألة اللغة وعلاقتها بالسلطة والمجتمع والثقافة، التعريب من الألفاظ المتعددة المعاني، يقال أعرب الأعجمي وتعرب واستعرب، ولقد تدرج اللفظ بهذه المعاني المتقاربة بعض الشيء منذ القديم إلى معنى ترجمة النصوص الأجنبية ونقلها إلى العربية وتعليم العلوم الأجنبية بالعربية، من وجهة نظر لغوية كان التعريب يرمي إلى تعويض لغة أجنبية هي الفرنسية، التي كانت في عهد سابق قد أحرزت على مكانة لغة رسمية[2].

من وجهة نظر سوسيو- لغوية كان ذلك التحول يهدد مصالح فئات اجتماعية، فقد كان على من لهم معرفة أفضل بالفرنسية أن يتخلوا عن امتيازاتهم لصالح من يتقنون اللغة العربية، وكان ذلك التحول مقترنا بتوتر آخر بين المتمسكين بالفرنسية رمز الحداثة والمتمسكين بالعربية المتشبثين بالنزعة التقليدية، ومن وجهة نظر أنثروبولوجية كان التعريب يهم الجانب الثقافي الذي كان على الهوية أن تتحدد انطلاقا منه، فما كان مطروحا هو مسألة الموقف الواجب اتخاذه أي لغة يجب ترسيخها ؟ أيجب التمسك بعربية القرآن أم بأصل ما هو محلي عبر اللغات الأم المتنوعة أم بأصل الحداثة والتغيير اللذين أدخلتهما اللغة الفرنسية[3].

كون سياسة التعريب تشييدا للغة الوطنية فإنها كانت تتألف من واجهتين، كان على اللغة الوطنية أن تحل نفسها محل الفرنسية، لتأخذ مكانة لغة الاستلاب الثقافي وتجدد الشخصية الوطنية، وأيضا أن تحل محل اللهجات لتعوض التعددية بلغة واحدة لضمان التفاف المواطنين حول الدولة، كان على اللغة الوطنية أن تنحصر في اللغة العربية الفصحى وبوصف عربية القرآن هي الإرث الوحيد المطالب به[4]، نعني بالتعريب في هذا المقام تدريس العلم والتكنولوجيا والإدارة والتسيير

---

[1] أنور الجندي: الفكر والثقافة في شمال إفريقيا، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة: 1965، ص.123.

[2] عبد الكريم اليافي: " دور التعريب في تأصيل الثقافة الذاتية العربية "، مجلة التراث العربي، ع13، 14، اتحاد الكتاب العرب، دمشق: 1984، ص.69.

[3]Gilbert Grandguillaum: Arabisation et politique linguistique au Maghreb, maisonneuve et la Rose, Paris: 1983, pp.87.

[4] Ibid, p.88.

والتجارة والاقتصاد والفن والفكر وبصفة عامة مختلف فنون المعرفة والتكوين باللغة العربية، بعد استيعابها من قبل الباحثين والأكاديميين القادرين على التعبير بلغتهم العربية عن هذه الحقول المعرفية بطلاقة ويسر، والقادرين على إيصال جوهر هذه المعارف إلى المتعلمين لا مترجمين وناقلين فقط بل متعلمين ومنفعلين بما يقرؤون ويدرسون[1].

وعليه يصبح التعريب عملية إبداع وارتباط بالواقع اليومي للمجتمع الجزائري، لأن الهدف من التعريب ليس هو نقل المعرفة من أجل المعرفة فقط، وإلا فلا فرق أن يكون باللغة العربية أو باللغات الأجنبية، ولكن الهدف هو تمكين السواد الأعظم من أفراد الشعب من إدراك جوهر العقلانية الحديثة ولب الحداثة المعاصرة، قصد فك العزلة الثقافية عنهم وهو عمل ليس بالهين، مما يجعل العملية لا تتوقف عند حدود القرار السياسي، وإنما تتعدى ذلك إلى ضرورة أن يكون التعريب حاجة اجتماعية وسياسية ووطنية ثقافية وتاريخية، مما يحتم تعبئة حقيقية في أوساط الجامعيين الأكاديميين والمثقفين وأيضا في أوساط الشرائح الاجتماعية المتعددة[2].

يعمل التعريب في الجزائر على تحقيق رهانات بواسطتها يتحقق ميدانيا نذكرها في:

- مواجهة اللغة الأجنبية المسيطرة ومحاولة بسط اللغة العربية، ومن خلالها ترسيخ الحق في الوجود العربي الإسلامي وفي طلب التعليم باللغة الوطنية.
- إثبات الهوية والشخصية الوطنية مع التحرر من التيار التغريبي وضغط الثقافة الفرنسية.
- البحث عن الهوية العربية مع الطموح إلى المشاركة بقسط في النهوض بها، واقحام البعد الحضاري لخوض المواجهة الدائرة بين اللغات والحضارات في العالم[3].

يقدم هدف التعريب بالكيفية ذاتها التي كان يصور بها الاستقلال، غير أن إرساء لغة وطنية بقدر ما يبدو مسألة ضرورية للبناء الوطني يمثل واحدا من الوسائل التي يستخدمها الحكم المركزي لترسيخ سلطته وتقويتها في مجموع أنحاء البلاد، ويستنتج أن ظاهرة التوحيد اللغوي ضمن لغة وطنية تنطوي على ثلاثة جوانب أساسية:

- توحيد لغوي ضروري لتمكين القاعدة الشعبية من فهم خطاب الحكم المركزي.

---

[1] Ibid, p.88.

[2] عثمان سعدي: قضية التعريب في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر: 1967، ص.42.

[3] Khaouala Taleb Ibrahimi: Les Algérienne et leurs langues, deuxième édition, El hikma, Alger:1992, p.51.

- إضفاء قيمة على ثقافة مركزية وحط من قيمة الثقافات الجهوية.
- الدور الذي تلعبه اللغة كرمز للوحدة الوطنية[1].

المتأمل في الجانب الأول من الجوانب الثلاثة وهو تمكين القاعدة الشعبية من فهم لغة الحكم المركزي، يلاحظ أن إحلال العربية محل لغة الاستعمار يساوي التحدث باللغة العربية إما إلى مواطنين ذوي ثقافة فرنسية أو إلى مواطنين يجهلون الفرنسية والعربية، لأن نسبة الذين يكتبون العربية ويقرؤونها ويتكلمون بها ضعيفة نسبيا، ومهما يكن من أمر فلغة المحادثة والتواصل الشائعة هي اللهجة المحلية، وقد تكون الغاية المنطقية من فرض العربية لغة للوحدة الوطنية هي جعل هذه اللغة هي اللغة التي تفهمها وتتكلم بها الأمة بكاملها دون تمييز في الفئة والمستوى[2].

تتطلب هذه العملية اختفاء اللهجات بشكل تدريجي وممنهج، إلا أن المجتمع ليس فيه استعدادا للتخلي عن اللهجات وإحلال العربية الفصحى محلها ولو في شكلها العصري، ثم إن إنشاء لغة وطنية أمر يقترن بالرفع من قيمة الثقافة المركزية على حساب الثقافة الشعبية، لكنه في حالة التعريب يترابط أيضا مع الإعلاء من شأن الثقافة الوطنية على حساب ثقافة أجنبية، وفيما يخص ترميز الوحدة الوطنية والدور المحتمل الذي يمكن أن تقوم به اللغة في هذا المجال، يجب أن نأخذ بعين الاعتبار الوضعية في طرفيها طرف القاعدة حسب مدى كبر التنوع اللغوي، وطرف القمة حسب الرمز الأعلى الذي تتجسد فيه الوحدة الوطنية، فمن المحقق أن التعريب يأخذ طبيعة أكثر صعوبة في المناطق التي توجد فيها أقليات هامة تتكلم البربرية بمختلف لهجاتها[3].

تسعى الدولة إلى التعريب لأنه سيتيح بناء الشخصية الوطنية، ولأن اللغة العربية هي الضامن الأساسي للهوية التي وحدها تستطيع الحيلولة دون الاندماج في الثقافة الأجنبية، التي أدخلها الاستعمار، الذي ما يزال حاضرا من خلال المبادلات الاقتصادية والثقافية، وعلى عكس الفرنسية تحيل اللغة العربية في الجزائر أساسا على الإسلام وماض تاريخي، وهوية تقع في الماضي كما تحيل على

---

[1] محمد المنجي الصيادي: التعريب وتنسيقه في الوطن العربي، ط، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: 1980، ص.120.

[2] محمد زنير: دور الثقافة في بناء المغرب الكبير، المستقبل العربي، ع 79، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: 1985، ص ص.47 49.

[3] Gilbert Grand Guillaume: Op-cit, p.135.

نقاء الأصل وعلى الدين باعتباره موضوع اعتقاد، ويبدو أن السؤال الأساسي كيف يمكن الحفاظ على أحدهما دون فقدان الدين أو اللغة ؟

إن غاية عملية التعريب هو جعل اللغة العربية لغة حضارة عصرية تحتل جل المواقع التي تحتلها اللغة الفرنسية في مجال الحداثة، وفي هذا الاتجاه يمكن اللجوء إلى نوع من التماهي مع المشرق العربي حيث اندمجت اللغة العربية بعمق في السياق العصري، ورغم كل هذه المعطيات مجتمعة فإنه لم يكن من السهل إطلاقا إحلال اللغة العربية موقعها الطبيعي في مرحلة الاستقلال، ذلك أن اللغة الفرنسية استمرت لفترة طويلة لغة الإدارة والاقتصاد والمؤسسات[1]، وكما لم يكن من السهولة إحلال العربية المكانة اللائقة بها، ذلك أن اللغة الفرنسية تغلغلت في النسيج الثقافي والسياسي، ونظرا لطول هيمنة اللغة الفرنسية وانبثاق نخب فرنسية التكوين وإمساكها بزمام السلطة فقد تباطأت الدولة الوطنية في عملية التعريب الشامل[2].

كان من الطبيعي أن تواجه الجزائر عراقيل في ميدان التعريب بحكم ثقل الإرث الاستعماري طوال فترته، وهيمنة التكوين الفرنسي على الكفاءات الجزائرية وقلة ذوي التكوين العربي، كما أن هناك تناقضات تصعب من عملية التعريب وهي:

- التناقض بين اللغة العربية والفرنسية داخل جهاز الدولة وهياكلها الاقتصادية والاجتماعية.
- التناقض بين اللغة العربية والمنطوق اليومي ممثلا في اللهجات المحلية العربية والبربرية.
- التناقض بين اللغة المدروسة في المدارس وبين الاستعمالات اللغوية اليومية السائدة[3].

في ظل هذه المصاعب يكمن المشكل حيث يلاحظ العجز في إحلال العربية محلها في الحياة اليومية، وفي أبعادها الثقافية والذهنية والاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم تأتي إستراتيجيات السلطة السياسية لتوظيف هذه التناقضات، فبقي استعمال اللغة الفرنسية لتؤكد وراثتها دولة الاستعمار ثقافة ومؤسسات، في حين لا يمل الخطاب السياسي من تكرار الإصرار على استعمال اللغة العربية في كل المجالات في محاولة لاكتساب مشروعية مصدرها المجتمع[4].

---

[1] Gilbert Grand Guillaume: Op-cit, pp.135 -140.

[2] منصف الوناس: الدولة والمسألة الثقافية في المغرب العربي، المرجع السابق، ص.152.

[3] Georges Al Rassi : L'arabisation et les conflits culturels dans l'Algérie indépendante, thèse de 3ème cycle, école des hautes études en sciences sociales, Paris: 1979, p.472.

[4] Ibid, p.472.

اللغة العربية في المواثيق الرسمية والخطاب السياسي:

ميثاق طرابلس 1962:

انعقد ليحدد تصوراته للدولة المستقلة ومنها المسألة الثقافية وقد أبرز الانتماء الوطني للثقافة، وجمعها بين الوعي الثوري والحرص العلمي وذلك بإعطاء اللغة العربية مكانتها الحقيقية، وإعادة بناء التراث الوطني ومحاربة الهيمنة الثقافية والتأثير الغربي، اللذان ساهما في تلقين الكثير من الجزائريين احتقارهم لغتهم وقيمهم الوطنية جاء فيه:[1]« استعادة الثقافة الوطنية والتعريب التدريجي للتعليم اعتمادا على أسس علمية، وهذه مهمة من أصعب مهام الثورة إذ تتطلب وسائل ثقافية عصرية ولا يمكن تحقيقها بالتسرع دون خطر التضحية بأجيال كاملة ».

دستور 1963:

اعتبر دستور 1963 وهو الأول في تاريخ الجزائر المستقلة اللغة العربية لغة رسمية في الجزائر جاء في المادة الخامسة منه ' إن اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية للدولة '[2]، اختيار سياسي أساسي فهي محور وأساس سياستها اللغوية والثقافية، فمنذ سنة 1962 أعربت الجزائر عن اندماجها في الرقعة الحضارية والثقافية للأمة العربية وهذا استمرار للنضالات الثورية، والوسيلة لبلوغ الغاية تتمثل في وضع سياسة التعريب، وهي الإمكانية الوحيدة للجزائر للقضاء على آثار الاستعمار الثقافي والدمار الناجمة عن سياسة الاستعمار.

ميثاق الجزائر 1964 :

أشار ميثاق الجزائر الأول سنة 1964 إلى بعض المعالم التي يجب أن تتبعها القيادة السياسية آنذاك، وذلك من أجل ترسيخ الهوية اللغوية وطريقة تحصينها في مختلف مناحي الحياة، وخصوصا التعليم والإدارة اللذان يكونان أرضا خصبة لنشر أية لغة، بصفتها حاملا أمينا لعناصر كثيرة من عناصر الهوية الوطنية وقد تضمن بشأن اللغة العربية[3]:« دور الثقافة الجزائرية كثقافة قومية يتمثل بدرجة أولى في إعادة اللغة العربية بوصفها اللسان المعبر عن القيم الثقافية لبلادنا، كرامتها وفعاليتها كلغة حضارة تستعمل في إحياء وإعادة تقييم التراث الوطني والتعريف به ».

ولهذه دعا مؤتمر الجزائر إلى ضرورة تعميم اللغة العربية وذلك بنهج الخطوات التالية:

---

[1] Front de libération nationale: Op-cit, pp.106, 107.

[2] حزب جبهة التحرير الوطني: دستور 1963، المطبعة الوطنية الجزائرية، الجزائر: 1963، ص.07.

[3] حزب جبهة التحرير الوطني: ميثاق 1964، المصدر السابق، ص.43.

- الإسراع في تعريب التعليم.

- تقوية الروابط لاسيما الثقافية مع العالم العربي، وذلك يعني بصفة خاصة مضاعفة الوسائل الموضوعة تحت تصرف الهيئات المكلفة بإنشاء مثل هذه الروابط.

- القيام بخطوات توسيع ملحوظ لمجال الدراسات العربية في الجامعة[1].

صرح أحمد بن بلة عشية الاستقلال في تونس قائلا[2]:« نحن عرب، نحن عرب، نحن عرب » وتحدث في مناسبة أخرى مشيرا للصعوبات التي تنتابه يقول[3]:« بخصوص التعريب أشير إلى أنه مشكل عويص، لم يغب عنا لأننا حاولنا أن نقدم حلا مؤقتا لأنه ليس بالسهل حله بين يوم وآخر »، كثر حديث أحمد بن بلة عن التعريب وعن ضرورته يقول[4]:« التعريب ضروري لأنه لا وجود للاشتراكية دون تعريب... لا مستقبل لهذه البلاد دون تعريب ».

بذل الرئيس بن بلة جهودا لمعالجة الوضع وتحديد التوجه اللغوي للبلاد، لكن ما أضعف جهوده الضغوط الممارسة عليه، نتيجة المغالطات التي كان يقدمها له المكتب السياسي للحزب أدت به أحيانا إلى تردده في تعريب التعليم، أما من حيث المبدأ فتصريحاته تؤكد تجذر الثقافة العربية الإسلامية في الجزائر يقول:[5]« أننا إذا كنا لا نملك بشكل كامل اللغة العربية، فإن هذا يبعدنا في أن نحس أننا عرب في عمق قلوبنا... إن التعريب لا يمكنه أن يكون إلا نمط حياة وتفكير، وليس هناك مستقبل لهذه البلاد إلا في التعريب ».

ما يتعلق بالقرارات الرسمية فإنه لم يصدر أي قرار باستثناء المرسوم 46- 145، الذي صدر 22 ماي 1964 المتضمن إنشاء مدرسة عليا للترجمة بجامعة الجزائر[6]، والغرض من هذا القرار هو تدعيم حركة التعريب عن طريق تكوين هيئة من المترجمين، يتمتعون بمستوى مرتفع في اللغة العربية من أجل استغلالهم في إقامة علاقات خارجية، وفي الإرشاد والمصالح العمومية ولجان التسيير لدفع عجلة التعريب، فهذا المرسوم صدر بعد مرور سنتين من الاستقلال.

---

[1] المصدر نفسه، ص ص.43، 44.

[2] Ministère de l'orientation national: Op-cit, p.115.

[3] Ibid, p.117.

[4] Ibid, p.117.

[5] Ibid, p.117.

[6] الجريدة الرسمية: مرسوم رقم 64- 145 الصادر يوم 22 ماي 1964، المتضمن إنشاء المدرسة العليا للترجمة.

اتسمت فترة الرئيس بن بلة باستمرار الازدواجية اللغوية، وهذا أمرا طبيعيا لحداثة الاستقلال وتأثير المشروع الاستعماري على الثقافة واللغة[1]، استمرت الازدواجية اللغوية حتى في عهد الرئيس هواري بومدين، فقد بنى سياسته على النهج الثوري التي كانت اللغة أساسها كضرورة وطنية وثورية، مما يتطلب النهوض بها وإعادة مجدها الأول يقول[2]:« قضية التعريب هي مطلب وطني وهدف ثوري، ونحن لا نفرق بين التعريب وبين تحقيق أهداف الثورة في الميادين الأخرى » وعن مكانة العربية كعامل مكمل للشخصية الوطنية يقول بومدين[3]:« التعليم وإن كان في مستوى عال لن يكون حقيقيا إلا إذا كان وطنيا، وسيظل ناقصا إذ لم يرتكز على لغة البلد، ومن الممكن أن يشكل خطرا على توازن الأمة وتصدع شخصيتها ».

لم يكن بومدين ضد التفتح على اللغات أو خضم للمتعلمين بالفرنسية، فالتعريب لا يقصد به قطع أرزاق المفرنسين بل حركة تندرج في إطار الثورة الشاملة، وتجسد هذا في جهود ميدانية منذ سنة 1971 التي انعقدت فيها الندوة السنوية الأولى لإطارات التربية، وكان موضوع التعريب أحد الانشغالات الأساسية فيها وصادقت على تعريب التعليم، وفي سنة 1973 عقدت الجزائر المؤتمر العربي الثاني للتعريب شاركت فيه 15 دولة عربية، تناول خصائص اللغة العربية والطرق المتبعة لتطويرها وإمكانية توحيد المصطلحات العلمية بين الأقطار العربية، وخلالها تعهدت الجزائر على تنفيذ التوصيات التي أقرت تدعيم اللغة العربية في التعليم[4].

لم تحدد معالم التعريب ولم يقترح له تعريف واضح في المرحلة الممتدة من 1965 إلى 1971، وكان بذلك موضوع نقاش وجدال وأخذ ورد بين هذا وذاك خاصة على مستوى السلطة صرح الرئيس بومدين في هذا الشأن قائلا:[5]« إن هناك أناس ضد التعريب فهموا عن جهل وعن خطأ أن إحياء اللغة العربية وإعطاءها مكانتها الطبيعية معناه القضاء على امتيازاتهم، وقد نتج عن ذلك مواقف سلبية » هناك غموض في ضبط مفهوم محدد للسياسة التعريبية في الميدان، حيث يسجل التهاون والتخاذل المتعمد في تطبيق ما تم إصداره من نصوص رسمية، بقيت مجرد حبر على ورق ولم تتجسد في الواقع باستثناء القليل.

---

[1] خطب الرئيس بومدين، ج 4، نشر وزارة الإعلام والثقافة، مطبعة البعث، قسنطينة: 1970، ص.321.

[2] Mameri Khalfa: Op- cit, p.73.

[3] محمد المنجي الصيادي: المرجع السابق، ص.120.

[4] Khaoula Taleb Ibrahimi: Op-cit, p, 234.

[5] خطب الرئيس بومدين، المصدر السابق، ج4، ص.321.

ظهر حدث هام سنة 1971 تمثل في ظهور ضغط اجتماعي نتيجة خروج الطلبة في إضراب مطالبين بتعريب فعلي وشامل، وذلك بسبب التناقضات الاجتماعية التي أخذت تظهر في المجتمع الجزائري، فمن جهة عربت بعض الفروع ذات العلاقة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية، ومن جهة أخرى لم يفتح مجال العمل أمام خريجي هذه الفروع المعربة، حيث رفضت المؤسسات الجزائرية تشغيل هذه الإطارات المعربة مفضلة العناصر ذات التكوين المفرنس[1].

أمام هذه المستجدات عمل الرئيس بومدين على طرح موضوع التعريب في شكل جديد، بالاعتماد على أساليب أكثر صرامة فما هو الشكل الجديد ؟ وما هي أساليبه وإلى أي مدى تجسدت هذه المبادرة الجديدة في الواقع العملي، بدءا من سنة 1971 جاء موضوع التعريب ضمن سياسة التنمية الشاملة حاول خلالها الرئيس بومدين أن يربط موضوع التعريب بالمجهودات الوطنية الأخرى، وذلك بإدراج موضوع التعريب ضمن فلسفة التنمية الشاملة المبنية على أساس التكامل لتحقيق ما يسمى بثورة البناء والتشييد، وقد تجلت سياسة التنمية في انطلاق الثورات الثلاث الزراعية والصناعية والثقافية بدءا من سنة 1971[2].

كرس التعريب أحد ملامح الثورة الثقافية فالاستقلال السياسي يبقى ناقصا بالنسبة للشعب ما لم يسترد لغته الوطنية، أشار المخطط الرباعي الأول 1970- 1973 إلى ضرورة استرجاع مكانة اللغة الوطنية وإعادة الاعتبار لها بصفتها المعبر عن القيم الثقافية للجزائر، فضلا عن التركيز على ضرورة طبع الثقافة الوطنية بالطابع الثوري، لتحقيق الترقية الاجتماعية بواسطة نشر التعليم ومحو الأمية[3]، صرح الرئيس هواري بومدين قائلا:[4]« إن التعريب هدف استراتجي مثل الأهداف التنموية الأخرى، وأن سياسة الدولة الجزائرية تسعى للقضاء على التبعية في الميدان الثقافي، مثلما قضت على التبعية في الميدان الاقتصادي حتى يكتمل الاستقلال الوطني وتبرز الشخصية الوطنية، فقد أصبحت الأفكار واضحة فكما حررنا اقتصادنا نسعى للقضاء على التبعية الثقافية، وبعث ثقافة وطنية تنسجم مع ماضينا ذلك هو مفهومنا لهذا الهدف ».

---

[1] Christiane Souriau: " La politique algérienne de l’arabisation " , in Annuaire de l’Afrique du Nord: 1975, p.22.

[2] المنصف الوناس: الدولة والمسألة الثقافية في المغرب العربي، المرجع السابق، ص.268.

[3] زايد مصطفى: التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 1986، ص.44.

[4] خطب الرئيس بومدين، المصدر السابق، ج4، ص ص.321- 349.

كان التعريب إحدى أهم انشغالات واهتمامات الرئيس هواري بومدين، إذ اعتبر اللغة العربية عنوان الثقافة الجزائرية ووسيلة تحقيق وتماسك الهوية الوطنية، مؤكدا على ضرورة جعلها لغة الإدارة والتعليم والحديد والصلب[1]، وقد جعلها أداة ووسيلة لاستكمال السيادة الوطنية، والتخلص من رواسب المستعمر ومنه تشكل مطلبا وطنيا وهدفا ثوريا[2]، يرى بومدين أن التعريب يأتي على رأس اهتمامات الثورة فأدرجه ضمن المبادئ الأساسية للثورة الثقافية، وتدعيما للمواقف التي جاءت في تصريحات وخطب الرئيس بومدين تم إصدار نصوص قانونية في شكل مراسيم وقرارات، لتجسيد تلك المواقف في الميدان وإعطائها صفة الإلزامية والشرعية[3].

صدر أول مرسوم يخص التعريب في 26 أفريل 1968 في شكل مرسومين، جاء المرسوم الأول تحت رقم 68- 92 يطالب بإجبارية معرفة الموظفين للغة الوطنية[4]، المرسوم الثاني رقم 68- 95 تضمن إعادة التذكير بضرورة تطبيق الأمر السابق، حيث حدد تاريخ أول جانفي 1971 كحد أقصى لتعلم اللغة العربية جاء فيه' الدخول إلى أية وظيفة دائمة في إدارة الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية يتوقف من أول يناير 1971 على معرفة كافية للغة العربية، ويخضع المرشحون للتوظيف عن طريق الشهادات إلى اختبار خاص باللغة العربية '[5].

صدر مرسوم في 8 فيفري 1969 رقم 69- 09 يطالب بإنشاء مكاتب للترجمة في مختلف الوزارات جاء في المادة الأولى' يحدث في كل وزارة مكتب للترجمة، يكلف بالترجمة إلى اللغة العربية الوثائق والمراسلات والنصوص الرسمية، ومشاريع النصوص ذات الصبغة التشريعية والتنظيمية '[6]، ثم صدر مرسوم آخر رقم 69 - 156 تضمن القانون الأساسي الخاص بالمترجمين، والذي جاء فيه' يكلف المترجمون بالترجمة الكتابية والشفهية للوثائق والمراسلات والنصوص الرسمية ومشاريع النصوص ذات الصبغة التشريعية والتنظيمية '.

في هذه المرحلة كانت محاولة تعريب الإدارة قد اقتصرت على الترجمة الحرفية للوثائق، لأن هذه الأخيرة في هذه الحالة تبقى عملا شكليا وسطحيا لا غير، صدر في 12 أفريل 1970 قرار

---

[1] Khalfa Mameri: Op-cit, p.71.

[2] خطب الرئيس بومدين، المصدر السابق، ج 3، ص.338.

[3] Khalfa Mameri: Op-cit, p.72.

4 الجريدة الرسمية، ع 85، أكتوبر، 1968.

[5] المصدر نفسه، ع 7، 22 يناير 1971.

[6] الجريدة الرسمية، ع 13، 11 فيفري 1969.

وزاري مشترك تضمن تحديد مستويات معرفة اللغة العربية بالنسبة لموظفي إدارات الدولة والجماعات والهيئات العمومية، والهدف الرئيسي من هذا القرار نصت عليه المادة الأولى' الهدف من القرار هو تحديد المستوى الذي يجب على موظفي إدارات الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية أن يثبتوه في معرفة اللغة الوطنية '[1].

اتسمت مرحلة 1971- 1976 بصدور العديد من القرارات الرسمية، منها قرار 22 نوفمبر 1971 صدر تحت رقم 71-2 مددت بموجبه الأحكام رقم 68- 92 المؤرخ في 26 أفريل 1968 القاضي بإجبارية الموظفين على معرفة اللغة العربية إلى 09 أفريل 1971 جاء فيه ' يحتم على الموظفين من الجنسية الجزائرية القائمين بعملهم، وعلى الذين تم توظيفهم قبل الفاتح جانفي 1971 في الإدارات والهيئات العمومية أن يكتسبوا معرفة كافية باللغة الوطنية، التي دونها لا يمكن لهم أن يحصلوا على ترقية في ميدان عملهم[2].

صدر قرار آخر مؤرخ في 25 أوت 1971 تضمن تدابير في مؤسسات التعليم العالي، ويعتبر هذا القرار أول قرار استخدم مفهوم التعريب بصفة واضحة، ذلك أن القرارات السابقة الذكر كانت تستعمل مصطلح اللغة الوطنية في حين استخدم هذا القرار اللغة العربية، وهذا يعتبر تطورا في طرح الموضوع جاء في المادة الأولى ' يدرج تعليم اللغة العربية ابتداء من السنة الجامعية 1971-1972، وفي جميع برامج الدروس العليا باللغات الأجنبية المنظمة في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي'[3] وقد تضمنت المادة الثانية:

- يتلقى الطلبة خلال مدة دراستهم تكوينا باللغة العربية بحيث يمكنهم في نهاية دروسهم:
- أن يندمجوا في السير الشامل للتعريب.
- أن يكونوا قادرين على استعمال العربية كلغة عمل في مهنهم الإدارية، لاسيما بواسطة معرفتهم الواسعة للمصطلحات التقنية المرتبطة بنوع التكوين المتبع[4].

---

[1] وزارة التعليم الابتدائي والثانوي: مجموعة النصوص التشريعية والتنظيمية الخاصة بالتعريب، الجزائر:1973، ص ص.22 – 24.

[2] الجريدة الرسمية، ع 12، 1971.

[3] وزارة التعليم الابتدائي والثانوي: المصدر السابق، ص.28.

[4] الجريدة الرسمية، ع، 24 سبتمبر 1971.

اتبعت الحكومة هذا الإجراء لخلق نوع من التوازن بين تعريب الإدارة والجامعة، خاصة بعد إضراب الطلبة سنة 1971 نتيجة سد أبواب عالم الشغل في وجوههم، ثم في السنوات التالية صدرت مجموعة من القرارات تنص على إنشاء فروع معربة بالجامعة، مثل القرار المؤرخ في 2 سبتمبر 1971 يتضمن فتح قسم معرب في ليسانس حقوق بجامعة وهران وإحداث اختبارات باللغة العربية لهذا التخصص[1]، ثم في سنة 1974 صدر قرار آخر مؤرخ في 17 جوان 1974، تضمن إحداث قسم معرب بجامعة الجزائر قصد الحصول على الليسانس في علم النفس[2]، وفي السنة التالية لها صدر قرار 19 مارس 1975 تضمن إعداد فرع معرب بجامعة الجزائر لتحضير ليسانس في العلوم الاقتصادية[3]، قرارات الحكومة كانت موجهة لقطاعين اثنين قطاع التعليم وقطاع الإدارة، وذلك من أجل إنشاء نوع من التوازن بين تعريب الجامعة والإدارة، خاصة بعد الخروج في احتجاجات وإضرابات الطلبة المعربين رافعين شعار العربية لغة الخبز والعمل[4].

الميثاق الوطني 1976:

في مضمون الميثاق الوطني مواصلة لروح وفكر المواثيق السابقة، وتأكيد صريح على تلازم المسألة الثقافية مع المشروع التنموي، يعتبر الميثاق المصدر الأساسي للتشريع في الجزائر جاء فيه:[5]« الخيار بين اللغة الوطنية ولغة أجنبية أمر غير وارد البتة ولا رجعة في ذلك، ولا يمكن أن يجري النقاش حول التعريب بعد الآن إلا فيما يتعلق بالمحتوى والوسائل والمناهج والمراحل... ».

تشكل اللغة العربية أساس الهوية الوطنية جاء في الميثاق الوطني:[6]« اللغة العربية عنصر أساسي للهوية الثقافية للشعب الجزائري، ولا يمكن فصل شخصيتنا عن اللغة العربية التي تعبر عنها، ولهذا فإن تعميق استعمال اللغة العربية وإتقانها كوسيلة عمل يشكلان إحدى المهمات الأساسية للمجتمع الجزائري، في مجال التعبير عن مظاهر الثقافة وعن الإيديولوجية، إن الجزائر باستعادتها توازنها

---

[1] المصدر نفسه، ع 84، 15 أكتوبر 1971.

[2] المصدر نفسه، ع 70، 5 ديسمبر 1974.

[3] المصدر نفسه، ع 30، 30 مارس 1975.

[4] جمال لعبيدي: " التعريب والتناقضات الاجتماعية في الجزائر"، المستقبل العربي، المرجع السابق، ع191، ص.92.

[5] حزب جبهة التحرير: الميثاق الوطني 1976، المصدر السابق، ص.94.

[6] المصدر نفسه، ص ص.93، 94.

من خلال التعابير الأصيلة... ستساهم في إثراء الحضارة الإنسانية بصورة أفضل، وتستفيد في الوقت نفسه عن دراية من مكتسباتها وخبراتها »، ومنه نحدد مستويات أربعة للتعريب:

- المستوى الإيديولوجي: تأكيد الهوية الثقافية للشعب الجزائري.
- المستوى التواصلي: جعل اللغة العربية أداة تواصل لبناء الشخصية الوطنية.
- المستوى الإنساني: إثراء الحضارة الإنسانية بالمساهمة فيها.
- المستوى العملي: الاستفادة من التطور المعاصر وخاصة من خبراته ومكتسباته، ومهما تكن طبيعة الغطاء الإيديولوجي لمشروع التعريب إلا أنه يعبر عن إصرار على نجاح التجربة.

كثيرا ما يصف المسؤولون والإيديولوجيون التعريب بأنه الوجه الثقافي للاستقلال والعنصر المكمل للاستقلال السياسي والاقتصادي، لأن بقاء اللغة الفرنسية في قطاعات مهمة ينظر إليه كأحد مخلفات الماضي الاستعماري، ومن ثم ضرورة استبدالها باللغة العربية باعتبارها لغة وطنية رسمية، ومثل هذه الرغبة لا يمكن أن تكون إلا مشروعة في بلدان ذات تقليد تاريخي عربي إسلامي كانت فيه اللغة العربية دائما لغة للثقافة والإدارة، ومن هذا الجانب يقدم هدف التعريب للمواطنين بالكيفية ذاتها التي كان يصور بها الاستقلال، يقترح باعتباره هدفا لا يمكن معارضته إطلاقا خارج تاريخ تطبيقه وصيغ هذا التطبيق، غير أن إرساء لغة وطنية بقدر ما هي مسألة ضرورية للبناء الوطني يمثل واحدا من الوسائل التي يستخدمها الحكم لترسيخ سلطته وتقويتها[1].

يشكل الخطاب حول التعريب جزءا من مجموعة الحجج التي يستند عليها الحكم ليضمن الاعتراف بمشروعيته، وأولى هذه الحجج هي حصوله على الاستقلال وضرورة الحفاظ عليه في جميع الميادين، وحجة الكفاح المقدس ضد التهديدات الخارجية تتيح رفض كل معارضة في الداخل وكل ما من شأنه أن يشكك فيهم، فيعتبرونه تواطؤا مع أعداء الخارج ممثلين في قوى الإمبريالية، تلك هي الأسئلة التي يجب تعميق البحث فيها لأنه لا يكفي ذكر أي امتيازات تنتظر من التعريب بل يجب كذلك قول أي شيء يخيف فيه[2].

كلمة التعريب مفردة سياسية اخترقتها التناقضات الإيديولوجية لجهاز الدولة، حيث تبرز العلاقة الجدلية بين مشروع التعريب والسلطة السياسية، وليس أدل على هذه المعادلة من أن أجهزة الدولة المركزية هي التي تقود عملية التعريب، وتكيفها وفق متغيراتها السياسية عاكسة بذلك تناقضات

---

[1] المنصف الوناس: الدولة والمسألة الثقافية في المغرب العربي، المرجع السابق، ص.268.

[2] المرجع نفسه، ص.266.

الشرائح المكونة لأن التعريب جزء من الدينامكية الاجتماعية الشاملة، ولعل حركة الارتباك والاضطراب التي تشهدها أية تجربة تعريب يمكن أن تحلل في إطار التناقضات الداخلية للقوى المشكلة لجهاز الدولة، فمن علامات أزمة المجتمع ألا يمكن إنجاز التعريب إلا في إطار أجهزة الدولة الأمر الذي يلغي الجهد الخاص، تواجه الدولة مشكلة العجز في إنجاز مشروع تعريب متكامل، لأن مشروع التعريب أوكل إلى بورجوازية السلطة المنتفعة من جهاز الدولة فبقيت العملية تتراوح بين الإقدام والتراجع[1].

تعد المسألة اللغوية القاسم المشترك بين مختلف الفصائل النضالية على اختلاف مشاربها الإيديولوجية وأغطيتها الفكرية، ولكن مرحلة ما بعد الاستعمار غيرت الخارطة الثقافية لتجعل من الدولة الوطنية ناطقا باسم اللغة العربية، ولذلك فالتعريب هو تعريب الدولة واللغة العربية هي لغة الدولة وهو ما يمكن تسميته بدولنة المسألة اللغوية، ولذلك يصعب أن تستسيغ الدولة حديث الأطراف الأخرى عن التعريب واللغة، ومن ثم نقول بأن المسألة اللغوية مثل الهوية والأصالة لا تخلو من صراع بل هي مجال الصراع[2].

اعتبرت الدولة كل محاولة للتفكير في وضع اللهجات البربرية تشكيكا في سلطتها، وبثا للفرقة ومساسا بالوحدة الوطنية لأن الدولة محتاجة إلى ما يسمى بالإجماع اللغوي للتفاهم بين المواطنين، هيمنة الدولة على المسألة اللغوية مردها الاعتقاد بخطورة اللغة كأداة في نفس الوقت للتوحيد والتفريق، فهي قادرة على أن تسهل حظوظ الوحدة الوطنية مثلما هي قادرة على أن تنسقها، ولتبرير هذه الهيمنة فإن الدولة غالبا ما تلجأ للتذكير بأن اللغة العربية هي لغة القرآن والإسلام وهي أداة النضال في المرحلة الاستعمارية[3].

رغم أن التعدد اللغوي هو عنوان الخصوصية والاختلاف إلا أن النظرة إليه تبقى نظرة سياسية محدودة، ومن ثم يعتبر اعتماد الدولة الوطنية للغة العربية اختلافا عن الدولة الاستعمارية مما يمنحها بعدا تمايزيا ويمكنها من مواصلة الشرعية التاريخية، تعدد هذه الأمثلة يؤكد أن المسألة اللغوية كانت وما تزال تحمل في جوفها مشروعا سياسيا، الأمر الذي يفرض الالتزام بتحليل المعطيات السياسية عند الحديث عن المسألة اللغوية، ذلك أنه في دولنة اللغة تأكيد لهيمنة الدولة على المجتمع

---

[1] منصف الوناس: الدولة والمسألة الثقافية في تونس، المرجع السابق، ص.215.

[2] Gilbert Grand Guillaume: Arabisation et politique linguistique au Maghreb, Op-cit, p.121.

[3] Georges Al Rassi : Op-cit, p.456.

وإعادة إنتاج لمنظومتها الإيديولوجية، كما تسهل الدولنة التدخل المباشر للدولة في الحقل الثقافي وصياغة صورة متناسقة، ومن ثمة تلتقي وبنفس القدر من الأهمية صراعات الماضي وتناقضات الحاضر في سياق البناء الوطني الذي يعتمد أساسا على الدولة المركزية[1].

كانت القيادة مشغولة بأمور السلطة فالتعريب ظل يحتل مكانة ثانوية، ولأنه كان كذلك فإن أعداءه قد تمكنوا بسهولة من الإجهاز عليه بالإعلان عن التمسك به والعمل على نشره وإحلاله المكانة اللائقة به في سائر قطاعات الدولة، وفي الميدان تعبأ جميع الإمكانيات لمحاربته ومنعه من التطبيق[2]، فالتعريب مسألة إيديولوجية تخضع لمتغيرات سياسية لأنها تضفي شرعية على المشروع الثقافي وتساهم في امتصاص الغضب، فالتعريب ليس مطلب كل فئات لأن المستفدين من النظام الاجتماعي القائم لا يطالبون إلا بالحفاظ على الفرنسية كأداة تمايز اجتماعي، فاللغة سلطة مستترة تعيد إنتاج السلطة والتمايز الاجتماعي وأشكال التفرقة بين فئات النسيج الاجتماعي[3].

---

[1] Hachouf Adam: Op-cit, p.102.

[2] محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص.46.

[3] عبد العزيز العاشوري:" اللغة العربية والهوية الثقافية وتجارب التعريب "، المستقبل العربي، المرجع السابق، ع 27، ص.6.